اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 25

15 — 21 يونيو

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

التقرير السنوي لمصرف الإمارات المركزي عن العام 2009 .. أصول المصارف ترتفع إلى 1.52 تريليون والودائع إلى 982.6 مليار

ارتفع حجم إجمالي أصول المصارف العاملة في الإمارات (صافي مخصصات الديون المعدومة والديون غير المؤكدة والفوائد المعلقة) من 1447،9 مليار درهم بنهاية عام 2006 إلى 1489،5 مليار درهم في يونيو 2009 وإلى 1521 مليار درهم بنهاية عام 2009 . القروض تتجاوز تريليون درهم . ارتفع حجم الودائع المصرفية من 912،2 مليار درهم بنهاية عام 2008 إلى 947،3 مليار درهم بنهاية مارس/ آذار 2009 ليصل إلى 949،2 مليار درهم بنهاية يونيو 2009 و977،2 مليار بنهاية سبتمبر/ أيلول و982،6 مليار بنهاية عام 2009 محققاً زيادة بنسبة 7،7% خلال كامل العام . وساعد البطء في نمو حجم الودائع ووفرة الموارد المالية الإضافية الناتجة عن الزيادة في الودائع وتسهيلات دعم السيولة الممنوحة من المصرف المركزي والحكومة الاتحادية، البنوك على توسيع حجم قروضها وحقوق السحب التي أسفرت عن وصولها إلى 995،4 مليار درهم بنهاية مارس 2009 صعوداً من 993،7 بنهاية عام ،2008 وبلغت 1009 مليارات درهم بنهاية يونيو لتصل إلى 1020،7 مليار بنهاية سبتمبر ومع نهاية العام استقرت عند 1017،7 مليار درهم . وزاد إجمالي حجم القروض الشخصية من 227،1 مليار درهم بنهاية عام 2008 إلى 237،9 مليار بنهاية عام 2009 محققاً زيادة بنسبة 4،8% . وارتفع حجم رأس مال المصارف واحتياطيها المجمع ليصل إلى 244 مليار درهم عام 2009 بزيادة بلغت 78،4 مليار درهم أو ما يعادل 47،3% خلال كامل العام .

تعليق

فى نفس السياق ذكر التقرير السنوي لمصرف الإمارات المركزي أن الأزمة الاقتصادية العالمية اسفرت عن نتائج سلبية فيما يخص معدلات النمو في الاقتصاد العالمي عام 2009 حيث لم تتجاوز -0،6% ضمن مجموعة الدول الصناعية، وتراجع النمو في الولايات المتحدة من 0،4% عام 2008 إلى -2،4% عام 2009 وفي فرنسا من 0،3% إلى -2،2% وفي ألمانيا من 1،2% إلى -5%، وفي اليابان كان معدل النمو سلبياً أساساً عام 2008 حيث بلغ -1،2% وزاد تراجعا عام 2009 ليصل إلى -5،2% . وخلال الفترة ذاتها تراجعت معدلات النمو في منطقة اليورو من 0،6% إلى -4،1% في المملكة المتحدة ومن 0،5% إلى -4،9% وفي دول آسيا النامية من 7،8% إلى 6،6% . وكذلك تراجعت معدلات التضخم ضمن مجموعة الاقتصادات المتقدمة من 3،4% عام 2008 إلى 0،1% عام 2009 وتراجعت معدلات التضخم في هذه المجموعة من 3،8% إلى -0،3% في الولايات المتحدة، ومن 3،3% إلى 0،3% في منطقة اليورو ومن 1،4% إلى -1،4% في اليابان ومن 3،6% إلى 2،2% في المملكة المتحدة . كما تراجعت معدلات التضخم في الصين من 5،9% 2008 إلى -0،7% عام 2009 في حين ارتفعت معدلات التضخم في الهند من 8،3% إلى 10،9% . وتراجعت حركة التجارة العالمية بشكل حاد زاد عن 10،7% عام 2009 في الوقت الذي تراجعت الواردات بنسبة 12% . في الدول المتقدمة وبنسبة 8،4% في الاقتصادات الناشئة والنامية، تراجعت الصادرات بنسبة 11،7% في المجموعة الأولى وبنسبة 8،2% في الاقتصادات الناشئة .

المصدر: الخليج

لدولية

اليابان ترفع توقعاتها الاقتصادية لأول مرة في ثلاثة أشهر
صفحة 02 ◄

انتهاء ربط اليوان بالدولار مع تعهد الصين بمرونة في سعر الصرف
صفحة 02 ◄

الاقليمية

العقارات في لبنان تخالف أحوال القطاع في العالم
صفحة 03 ◄

الفائض التجاري الجزائري 6 مليارات دولار حتى الان من عام 2010
صفحة 03 ◄

المحلية

ارتفاع أسعار المستهلكين في دبي مدعومة بكلفة السكن والغذاء
صفحة 04 ◄

تقرير اقتصادي دولي يتوقع تزايد قوة الاقتصاد الإماراتي خلال العقد المقبل
صفحة 05 ◄

المقال الأسبوعي : التنظيم الفنى لضريبة القيمة المضافة
صفحة 06 ◄

21 يونيو 2010

اليابان ترفع توقعاتها الاقتصادية لأول مرة في ثلاثة أشهر

رفعت الحكومة اليابانية توقعاتها الاقتصادية لأول مرة في ثلاثة أشهر يوم الجمعة اذ دعم ارتفاع الصادرات انفاق الشركات وحسنت اجراءات التحفيز انفاق المستهلكين. وأكد الحكومة كذلك مجددا في تقريرها انها ستعمل مع بنك اليابان المركزي على مكافحة انكماش الاسعار لكنها أضافت ان هذه هي أولويتها الاولى. وقالت أيضا انها تتوقع أن يبذل البنك المركزي ما في وسعه لانهاء انكماش الاسعار. وقال التقرير "ستعمل الحكومة مع بنك اليابان المركز على اطلاق سياسات شاملة وقوية واضعة انهاء انكماش الاسعار على رأس أولوياتها." وقال الحكومة في تقريرها في شهر يونيو حزيران الجاري ان الاقتصاد ينتعش باطراد والطريق يمهد لانتعاش يتحقق بشكل ذاتي. وفي الشهر الماضي قالت الحكومة ان الاقتصاد ينتعش لكنه مازال هشا." وقال كيسوكي تسومورا وزير الشؤون البرلمانية "الاقتصاد تدعم من خلال الاجراءات المتخذة وبالصادرات."وأضاف "يمكننا توقع انتعاش مستدام ذاتيا لكننا نحتاج لبعض الوقت لتحقيق ذلك." وأعلنت الحكومة يوم الجمعة استراتيجية للنمو عن طريق الاستفادة من مجالات جديدة للطلب لانهاء انكماش الاسعار

المصدر: رويترز

انتهاء ربط اليوان بالدولار مع تعهد الصين بمرونة في سعر الصرف

قال البنك المركزي الصيني يوم السبت ان الصين ستجعل سعر صرف اليوان اكثر مرونة بصورة تدريجية مما يشير الى انها مستعدة لانهاء ربط بالدولار دام 23 شهرا وتعرض لانتقاد قوي من الخارج. واستبعد بنك الشعب الصيني رفعا فجائيا او كبيرا للقيمة حسبما يأمل به النقاد وقال انه لا يوجد "اساس لتقلبات او تغييرات كبيرة. "لكن كان واضحا ان الصين استهدفت ان يكون اعلانها -الذي نشر بالانجليزية وبالصينية في نفس الوقت تقريبا- خروجا على التقليد المعتاد ليمثل نهاية الربط الفعلي لليوان بالدولار والذي دافعت عنه الحكومة "كسياسة خاصة" لحماية اقتصادها من الازمة المالية العالمية. وتتعرض بكين لضغوط قوية وخاصة من الولايات المتحدة للسماح بارتفاع قيمة اليوان للمساعدة في تقليص الاختلالات الاقتصادية العالمية بما في ذلك العجز التجاري الهائل لامريكا مع الصين.

ولم يتضح بعد ما اذا كان الاعلان سيكفي لتهدئة النقاد وخاصة المشرعين الامريكيين الذين يقولون ان خفض قيمة العملة يعطي الصين ميزة تجارية غير عادلة. وقال البنك المركزي الصيني في بيان بموقعه على الانترنت "الاقتصاد العالمي يتعافى تدريجيا. اصبح تعافي وصعود الاقتصاد الصيني اكثر قوة مع تعزز الاستقرار الاقتصادي". واضاف "من المأمول المضي قدما في الاصلاحات لنظام سعر صرف اليوان وزيادة مرونة سعر صرف اليوان". ومن الناحية العملية فمن المرجح ان يعني ذلك ان البنك المركزي سيستخدم نظامه الخاص بتحديد اسعار مرجعية يومية لليوان لتوجيه عودة العملة الى مسار لرفع قيمتها تدريجيا امام الدولار والذي سارت عليه لثلاث سنوات حتى منتصف 2008. وابقت الصين اليوان عند 6.83 دولار تقريبا منذ يوليو تموز 2008 في محاولة لعزله اقتصادها الاسرع نموا بين الاقتصادات الكبرى من مخاطر الازمة المالية العالمية

المصدر: رويترز

ترحيب أمريكي أوروبي بإصلاح سعر صرف "اليوان" الصيني

رحبت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي بقرار البنك المركزي الصيني بتعزيز إصلاح نظام سعر صرف العملة الوطنية للصين "اليوان"، والذي جاء قبل أيام من قمة مجموعة الـ20، المقرر عقدها في مدينة تورنتو الكندية الأسبوع المقبل. ووصف الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، في بيان صدر عن البيت الأبيض السبت، قرار الصين بزيادة مرونة سعر صرف عملتها الوطنية، بأنه "خطوة بناءة، يمكن أن تساعد على حماية الانتعاش الاقتصادي، والمساهمة في تحقيق اقتصاد عالمي أكثر توازناً." وفيما قال أوباما: "إنني أتطلع لإجراء مزيد من المناقشات حول هذه القضية، وقضايا أخرى، خلال قمة الـ20 في تورنتو نهاية الأسبوع المقبل"، فقد رحب وزير الخزانة الأمريكي، تيموثي غيثنر، هو الآخر، بالقرار الصيني الرامي إلى زيادة مرونة سعر صرف "اليوان"، أو "الرنمينبي."وفي العاصمة البلجيكية بروكسل، أعلنت المفوضية الأوروبية، الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوروبي، عن ترحيبها بالقرار الصيني، وقالت في بيان نقلته وكالة الأنباء الصينية "شينخوا"، إن "مثل هذه الخطوة ستكون مفيدة، لكل من الاقتصادين الصيني والعالمي." وقال الاتحاد الأوروبي، المؤلف من 27 بلداً، إن "تنفيذ هذا القرار سوف يساعد على إحراز مزيد من النمو المستدام في الاقتصاد العالمي، ويسهم في الحد من اختلال التوازنات الخارجية، وتعزيز استقرار النظام النقدي والمالي العالميين." كما أصدر رئيس الوزراء الكندي، ستيفن هاربر، بياناً رحب فيه بالقرار الصيني، واصفاً إياه بأنه "خطوة هامة للأمام"، وأضاف قائلاً: "إننا نتطلع إلى خطوات إضافية من قبل دول مجموعة الـ20 في قمة تورنتو المرتقبة، لتحسين الآفاق الاقتصادية لجميع مواطنينا." من جانبه، وصف مدير عام صندوق النقد الدولي، دومينيك شتراوس كان، قرار بنك الشعب الصيني بأنه "تطور مرحب به للغاية"، وأوضح أن هذه الخطوة "سوف تساعد على زيادة دخل الأسر الصينية، وتقدم الحوافز اللازمة لإعادة توجيه الاستثمارات نحو الصناعات، التي تخدم المستهلك الصيني."

المصدر: CNNArabic

العقارات في لبنان تخالف أحوال القطاع في العالم

في وقت يناضل القطاع العقاري في العالم لاستعادة عافيته في اعقاب الازمة المالية، تسجل اسعار العقارات في لبنان ارقاما قياسية تجعلها خارج متناول شريحة واسعة من اللبنانيين. ويشهد لبنان منذ اكثر من سنة هدوءا سياسيا ساهم في ارتفاع حجم مبيع العقارات في الربع الاول من العام 2010 بنسبة 41 في المئة بالمقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي. وسجلت المبيعات رقما قياسيا بلغ 3.2 تريليون ليرة لبنانية (2,1 مليار دولار)، بحسب مديرية الشؤون العقارية التابعة لوزارة المالية.وتبلغ نسبة الفوائد على الرهن العقاري بين اربعة وستة في المئة. وتأتي معظم الطلبات على شراء العقارات من الخارج، من افراد الجالية اللبنانية الضخمة المنتشرة في دول عدة عربية واوروبية وفي اميركا وافريقيا وغيرها، ومن زبائن من دول الخليج الغنية الذين يجذبهم البلد المتوسطي الصغير. ويقدر عدد اللبنانيين الموجودين في الخارج بضعف عدد سكانه (اربعة ملايين). ويبلغ حجم التحويلات المالية من لبنانيي الخارج الى المصارف اللبنانية بين ستة الى سبعة مليارات دولار سنويا. وتشكل هذه التحويلات احدى دعائم الاقتصاد اللبناني. واكد حاكم مصرف لبنان رياض سلامة في ندوة اقتصادية نظمت قبل اسبوعين ان "نمو القطاع العقاري اللبناني طبيعي ولن يشهد اية فقاعة عقارية او انهيارا".وعلى الرغم من هذه الفورة والانتعاش المتزايد الذي يشهده لبنان على الصعيد السياحي، هناك من يتردد في الاستثمار في بلد يشهد كل فترة خضة امنية، ويبدو استقراره هشا باستمرار.

المصدر: **:** الخليج

الفائض التجاري الجزائري 6 مليارات دولار حتى الان من عام 2010

اعلن جهاز الجمارك الجزائري ان الميزان التجاري في الجزائر سجل فائضا بنحو 6,04 مليار دولار خلال الاشهر الخمسة الاولى من السنة الجارية، مقابل عجز قدره 572 مليون دولار في نفس الفترة من السنة الماضية. ونقلت وكالة الانباء الجزائرية عن المركز الوطني الجزائري للمعلوماتية والاحصائيات التابع للجمارك، ان الصادرات ارتفعت في الفترة الممتدة بين يناير ومايو 2010 بنسبة 34,10% وبلغت 22,32 مليار دولار مقابل 16,28 مليار دولار للواردات (تراجع بنسبة 5,43%). واضاف المركز ان ارتفاع اسعار النفط ساعد على تحسن واضح في التجارة الخارجية لا سيما وان المحروقات تشكل تقريبا مجمل الصادرات الجزائرية (21,68 مليار دولار مقابل 16,25 مليار دولار لنفس الفترة من السنة الماضية 2009). وتقلصت الواردات بشكل واضح بالنسبة لمواد الاستهلاك (2,21 مليار دولار، أي تراجع بنسبة 25,76%) والمواد الغذائية (2,45 مليار دولار، أي تراجع بنسبة 13,72%) بينما بلغ استيراد التجهيزات الصناعية من الخارج 6,4 مليار دولار (أي ارتفع بنسبة 0,98%). وخلال مايو كان اكبر زبائن الجزائر الولايات المتحدة (1,10 مليار دولار، ارتفاع بنسبة 3,56%) تليها ايطاليا (450 مليون دولار، ارتفاع بنسبة 1,61%) وفرنسا (389 مليون دولار، ارتفاع بنسبة 1,93%). وكانت فرنسا اكبر مزودي الجزائر خلال نفس الشهر بنحو 396 مليون دولار تراجع بنسبة 30,65%) تليها الصين (393 مليون دولار، تراجع بنسبة 17,69%) ثم ايطاليا (227 مليون دولار، تراجع بنسبة 38,48%).

المصدر: **:** ا ف ب

معدل التضخم في المغرب يرتفع 1.7 % على اساس سنوي في مايو

أظهرت بيانات رسمية يوم الجمعة أن معدل التضخم في المغرب ارتفع 1.7 بالمئة في مايو ايار مقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي بسبب زيادات في أسعار المواد الغذائية. وأظهرت بيانات للمندوبية السامية للتخطيط ان مؤشر أسعار المواد الغذائية ارتفع 2.7 بالمئة في حين زادت أسعار المواد غير الغذائية 0.9 بالمئة. واضافت المندوبية ان معدل التضخم في مايو شهد استقرارا مقارنة مع الشهر السابق.

وسجل معدل التضخم تباطؤا ملحوظا في العام الماضي اذ ارتفع 0.5 بالمئة فقط مقارنة مع 2008 التي بلغ فيها 3.9 بالمئة واعتبر الاعلى في السنوات العشر الماضية بسبب زيادات في أسعار المواد الغذائية وأسعار الطاقة.

المصدر: **:** رويترز

مؤشر سوق دبي يقفز محققاً مكاسب قوية بأكثر من 3% مدعوماً بشراء أجنبي

في حركة ارتدادية إيجابية قوية أغلق سوق دبي المالي محققاً مكاسب بأكثر من 3%، مع عمليات شراء أجنبي واضحة دفعت قيم وأحجام التداول للقفز فوق متوسطاتها اليومية منذ مطلع شهر يونيو الجاري، متخطية الـ 351 مليون درهم، وذلك على الرغم من تذبذب مؤشر سوق دبي خلال الجلسة وتكبده لخسائر مطلع التداولات، ما جعل المكاسب القوية التي حققها في الساعة الأخيرة أمر مستغرب. وأرجعت مصادر لـ "الأسواق.نت" مكاسب مؤشر دبي لورود أنباء عن قرب التوقيع على خطة إعادة هيكلة ديون العالمية، مشيرين إلى أن هذه الأموال لا تعتبر سيولة جديدة تدخل سوق دبي للمرة الأولى، ولكنها سيولة كانت قد خرجت من السوق في أوقات سابقة ورأت الآن الفرصة مواتية للدخول مرة أخرى، لافتين إلى أن عمليات الشراء الأجنبية لم تكن من جهة بعينها ولكنها جاءت بشكل جماعي. وارتفع سوق أبوظبي نهاية الجلسة بنسبة 0.57%، مع تلقيه دعم من قطاعات العقار والصناعة والطاقة، فيما ارتفع سوق دبي بنسبة 3.13%.
وكانت أسواق الإمارات قد أنهت تعاملات الخميس على تباين حيث ارتفع مؤشر دبي بنسبة 0.83% إلى 1500.25 نقطة، فيما تراجع مؤشر ابوظبي بنسبة 0.15% إلى 2515.3 نقطة بضغط من قطاع العقارات والاتصالات. وأغلق سهم إعمار العقارية كمرتفعاً بنسبة 8.55%، لمستوى 3.30 دراهم، وسهم أرابتك بنسبة 6.01%، وسهم سوق دبي المالي بما نسبته 6.04%، وسهم العربية للطيران بنسبة 1.67%. ووصل مؤشر سوق دبي إلى مستوى 1547 نقطة، بينما وصل مؤشر أبوظبي إلى مستوى 2536 نقطة.

المصدر: **:** الاسواق نت

ارتفاع أسعار المستهلكين في دبي مدعومة بكلفة السكن والغذاء

ارتفعت أسعار المستهلكين في دبي في مايو الماضي على أساس شهري 0.78% بعد انخفاضها على مدى ستة أشهر، مدعومة بشكل رئيس بارتفاع اسعار المساكن والمواد الغذائية. وكانت أسعار المستهلكين قد انخفضت 0.9% في أبريل، وهو أكبر انخفاض شهري منذ 2008 على الاقل. وتسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي في تراجع نمو اسعار المستهلكين في منطقة الخليج من مستوياتها القياسية التي بلغتها في 2008 وشهدت دول مثل الامارات وقطر انكماشاً في الاسعار في العام الماضي. وتنشر دبي بيانات مستقلة عن بيانات دولة الامارات. ومقارنة مع مستوياتها قبل عام ارتفعت الاسعار في مايو بنسبة 0.48% بعد انخفاضها 0.06% في أبريل، وهو أول انخفاض سنوي منذ 2008. والبيانات غير متاحة عن الفترة السابقة على 2008 عندما بلغ معدل التضخم ذروته عند 10.8%. ولم تصدر الامارات بعد بيانات التضخم الاتحادية لشهر مايو. وعلى اساس شهري ارتفعت اسعار المستهلكين في الامارات 0.79% في ابريل، في حين انخفضت 0.04% على اساس سنوي. وبلغ التضخم في امارة أبوظبي في مايو 0.28% على اساس شهري و3.02% على أساس سنوي.

المصدر: **:** الأسواق.نت

تجارة دبي الخارجية تنمو 14% خلال 4 أشهر

حققت تجارة دبي المباشرة مع العالم الخارجي نموا قدره 14% من حيث القيمة خلال الأربعة أشهر الأولى من العام الجاري لتصل إلى 180.7 مليار درهم مقابل 159.1 مليار درهم للفترة ذاتها من العام الماضي. وأظهرت البيانات الإحصائية الصادرة عن إدارة الإحصاء في جمارك دبي، تصاعدا في جميع الأنشطة التجارية الرئيسية التي تشمل الواردات، والصادرات، وإعادة التصدير خلال الفترة الممتدة من مطلع يناير وحتى إبريل 2010. وأسهمت السياسات الاقتصادية المتبعة، في تحسن وإنعاش القطاعات الاقتصادية المختلفة بما فيها التبادل التجاري. إذ لا زالت تحتفظ مبادلات دبي التجارية بمتوسط معدل نمو متصاعد يبلغ 16.7 % للأعوام الخمسة الماضي) وتعد هذه الإحصاءات مؤشرا ايجابيا للفترات القادمة. ويعكس ارتفاع قيمة واردات دبي التجارية وجود قوة شرائية متنامية في دبي، وزيادة في الطلب على السلع. وتشير البيانات الصادرة عن إدارة الإحصاء في جمارك دبي، إلى أن إجمالي قيمة الواردات زاد بواقع 9 % خلال الأربعة أشهر الأولى من هذا العام ليبلغ 115.6 مليار درهم، مقارنة بواردات قدرها 105.6 مليار درهم لنفس الفترة من العام الماضي، مشيرا إلى أن الهند استحوذت على أكبر حصة من هذه الواردات بما قيمته 17.1 مليار درهم، تشكل 14.8 % من إجمالي واردات إمارة دبي، فيما جاءت الصين في المرتبة الثانية بما قيمته 10.1 مليار درهم، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 7.8 مليار درهم. وطبقا للأرقام المعلنة من قبل إدارة الإحصاء في جمارك دبي، سجلت صادرات دبي المباشرة رقما مرتفعا من حيث القيمة خلال الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري بالمقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي، حيث بلغت قيمة تلك الصادرات 20.4 مليار درهم، بنسبة زيادة 36 % عن صادرات نفس الفترة من عام 2009 التي بلغت 15 مليار درهم. ودلت تلك البيانات على ارتفاع أيضا في قيمة عمليات إعادة التصدير بنسبة 16%، لتبلغ 44.6 مليار درهم خلال الأربعة أشهر الأولى من العام الجاري، مقابل 38.4 مليار درهم خلال فترة المقارنة، إذ جاءت الهند أيضا إلى جانب كل من إيران والعراق ضمن قائمة الدول الأكبر في عمليات إعادة التصدير من دبي، بما نسبته 25.4 %، و12.7 %، و4.3 % على التوالي.

المصدر: **:** الاتحاد

21 يونيو 2010

تقرير اقتصادي دولي يتوقع تزايد قوة الاقتصاد الإماراتي خلال العقد المقبل

أكد تقرير اقتصادي دولي أن دولة الامارات العربية المتحدة مرشحة للتقدم عدة درجات في قائمة أكبر الاقتصاديات في العالم خلال العقد المقبل . ونسبت صحيفة " جلف نيوز" في مقال نشرته اليوم الى تقرير صدر عن هيئة الأبحاث الأوربية " يوروموتيتور الدولية " .. انه بالرغم من أن اقتصاد الإمارات مازال اقتصادا صغير الحجم نسبيا عندما يقارن بالشركات العالمية العملاقة فان الإمارات ستنتقل من مستواها الحالي الذي تحتل فيه المركز الخامس والخمسين من بين الدول الأكثر أهمية من الناحية الاقتصادية إلى المركز 51 بحلول عام 2020 . وقال التقرير ان التحرك التصاعدي لاقتصاد الإمارات جزء من الاتجاه العالمي في الاقتصاديات الناشئة التي تنمو أفضل مما كانت عليه في السنوات الماضية في حين أن الاقتصاديات المتقدمة في العالم تعاني أكثر صعوبة خصوصا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية التي انتهت في عام 2009. وأشار تقرير "يوروموتيتور الدولية" الى أن الامارات جزء من السوق العالمية التي تتطور فيها الاقتصادات الناشئة حيث ستكون هناك تغييرات في التوازن العالمي للقوة الاقتصادية بحلول عام 2020 . وأكد التقرير أن الأسواق الاستهلاكية الكبيرة في البلدان الناشئة ستقدم فرصا هائلة للتجارة والأعمال والإستثمار خلال الأعوام القادمة

المصدر: وام

التنظيم الفنى لضريبة القيمة المضافة VAT

أولا المفهوم

تعد الضريبة على القيمة المضافة إحدى الضرائب على الإنفاق أو المبيعات أو الضرائب غير المباشرة، والتي تفرض على المراحل كافة التي تمر بها السلعة (أو الخدمة) من المنتج إلى المستهلك النهائي لها، ولذا فهي تفرض على مراحل إنتاج وتوزيع السلعة كافة وتأدية الخدمة واستيراد السلع من الخارج. أما العبء النقدي لهذه الضريبة فينتقل بالكامل إلى المستهلك النهائي في شكل ارتفاع في سعر السلعة بمقدار كامل الضريبة، وان كان يعني أن المستهلك النهائي ينتقل إليه العبء إلا أن للضريبة عبئاً آخر على المتعاملين كافة في إنتاج وتوزيع وتقديم السلع والخدمات. إذاً ، الضريبة على القيمة المضافة هي ضريبة على استهلاك البضائع والسلع والخدمات ضمن أراضي الدولة (المعنية بتطبيقها) ، سواء كانت مصنعة محلياً أم مستوردة .

ثانياً وعاء ضريبة القيمة المضافة:

تسري الضريبة على القيمة المضافة على السلع المنتجة محلياً والمستوردة وعلى الخدمات التي تنتج وتؤدى على أراضي الدولة، ويتم تحديد العمليات والأشخاص الخاضعين للضريبة على النحو الآتي:

1 ـ العمليات الخاضعة للضريبة: تشتمل هذه العمليات على إنتاج السلع وتقديم الخدمات Supplying goods and services من قبل أشخاص طبيعيين أو معنويين خاضعين للضريبة، وكذلك عمليات الاستيراد من بضائع وسلع وخدمات سواء كان المستورد خاضعاً للضريبة أم غير خاضع لها.

أ ـ العمليات الخاضعة للضريبة بمعدل صفر بالمائة: إن العمليات الخاضعة للضريبة بمعدل صفر (ZERO RATED) : هي العمليات التي تتناول تسليم البضائع والسلع وتقديم الخدمات من دون استيفاء أي ضريبة على القيمة المضافة عنها من قبل الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم بها، ولكن يمكن لهذا المكلف الاستفادة من حق خصم الضريبة المذكورة التي يكون قد سبق وتكبدها في سبيل تصنيع أو شراء أو استيراد هذه البضائع والسلع وغيرها من الخدمات الضرورية لمزاولة نشاطه. مثال: عمليات التصدير ، حيث يستفيد المصدر من حق خصم الضريبة المذكور.

ب ـ العمليات المعفاة من الضريبة دون حق الخصم : هي عمليات تسليم البضائع والسلع والخدمات وغيرها وتقديم الخدمات دون استيفاء أي ضريبة على القيمة المضافة عنها من قبل الشخص الطبيعي أو المعنوي الذي يقوم بها، ومن دون أن يحق له خصم الضريبة التي يكون قد تكبدها في سبيل تصنيع أو استيراد أو شراء هذه البضائع والسلع وغيرها من الأموال والخدمات. على سبيل المثال: بيع السلع الغذائية والأساسية ونفقات الاستشفاء والتعليم. إلا أنه يجوز لبعض الأشخاص الذين يقومون بعمليات معفاة من الضريبة أن يطلبوا استرداداً كلياً أو جزئياً للضريبة المدفوعة على بعض مشترياتهم.

2 ـ الأشخاص الخاضعون للضريبة: إن الشخص الخاضع للضريبة هو كل شخص طبيعي أو معنوي، مهما كان شكله القانوني ويمارس بصورة مستقلة نشاطاً اقتصادياً خاضعاً للضريبة على القيمة المضافة، أو معفى منها مع حق الخصم وذلك عندما يتجاوز رقم أعماله مبلغاً تحدده كل دولة وفقاً لمستويات النمو الاقتصادي لديها. (والمقصود برقم الأعمال هنا قيمة العمليات الخاضعة للضريبة مشتملة على الضرائب والرسوم كافة باستثناء الضريبة على القيمة المضافة). فإذا كان رقم أعمال الشخص أقل من حد التسجيل للضريبة يكون غير خاضع للضريبة. مثال: (في لبنان الشخص المكلف هو من يتجاوز رقم أعماله خمسمائة مليون ليرة لبنانية خلال أربعة فصول متتالية) ورقم الأعمال الخاضعة للضريبة تحدده كل دولة وفقاً لأوضاعها الاقتصادية ومتوسط دخل الفرد لديها ويختلف من دولة إلى أخرى.

ثالثا الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة:

تشتمل هذه الإعفاءات على عدة أنواع فهناك أنشطة اقتصادية معفاة من الضريبة وسلع وخدمات معفاة إضافة إلى إعفاءات أخرى ترتبط بعمليات الاستيراد والتصدير والنقل الدولي وبعض أنواع الوكالات على النحو الآتي:

1ـ الأنشطة الاقتصادية المعفاة من الضريبة: تعفى، في هذه الحال، العمليات المتعلقة بالأنشطة كافة التي تتم داخل الدولة من هذه الضريبة وهي أنشطة: أ ـ خدمات الأطباء ب ـ التعليم ج ـ التامين د ـ الخدمات المصرفية والمالية. هـ ـ أنشطة الهيئات والجمعيات التي لا تتوخى تحقيق الربح باستثناء الأنشطة المتكررة، التي تمثل منافسة غير متكافئة مع المؤسسات الخاضعة للضريبة و ـ النقل المشترك للأشخاص (بما فيها سيارات الأجرة). ز ـ المراهنات واليانصيب. ح ـ بيع العقارات أو تأجيرها إلى التاجر.

يتّضح مما سبق أن قطاع الصحة والأطباء يعفى من الضريبة لأسباب اجتماعية وإنسانية، وكذلك يعفى النقل المشترك لأسباب اجتماعية لمحدودي الدخل، بينما يعفى القطاع التربوي (التعليم) لاعتبارات ثقافية وتشجيعاً للمؤسسات التي لا تهدف إلى تحقيق الربح، أما قطاع الزراعة فيعفى من الضريبة لأسباب إدارية واجتماعية (لتأثير الظروف الطبيعية وخصوصاً المناخية على حجم الإنتاج الزراعي فيصبح من الصعوبة تقدير مقدار القيمة المضافة بدقة)، أما الخدمات المصرفية والمالية والتامين فتعفى إما لصعوبة تحديد وعاء الضريبة (القيمة

المضافة) لمثل هذه الخدمات، أو لتمكين هذه الأنشطة في الدولة من منافسة الخدمات المناظرة التي تقدمها البنوك والشركات الأجنبية.

2ـ السلع المعفاة من الضريبة: تشتمل هذه السلع على كل مما يأتي:

أ ـ السلع الزراعية التي تباع بحالتها الطبيعية وكذلك المواشي والدواجن ب ـ الخبز والطحين واللحوم والأسماك والحليب والألبان ومشتقاتها، الأرزو البرغل والسكرو الملح والمعكرونة (أي سلة الغذاء الرئيسية معفاة). ج ـ البذور والأسمدة والعلف. د ـ الكتب والمجلات، والخدمات الصحية والأدوية، وكذلك الغاز المعد للاستهلاك المنزلي. يظهر من قائمة تلك السلع أن إعفاء السلع الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي إنما هو لتشجيع هذا النشاط الاقتصادي الزراعي لما له من أهمية اقتصادية محتملة تتمثل في زيادة الناتج القومي الإجمالي وفي زيادة فرص العمل للشباب، أما إعفاء الخبز والطحين والمنتجات الغذائية الأخرى فيعود ذلك لأغراض اجتماعية متمثلة في المحافظة على مستويات المعيشة لذوي الدخول المحدودة، أما الكتب والمجلات والصحف فهي للرغبة في نشر الثقافة بين أفراد المجتمع.

3ـ الإعفاءات المرتبطة بالاستيراد والتصدير والنقل الدولي: تشتمل هذه الإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة في مجال الاستيراد على ذات الإعفاءات الموجودة في التشريع الجمركي وهي تلك الإعفاءات المرتبطة برئاسة الجمهورية ومنظمة الأمم المتحدة والإعفاءات السياسية والقنصلية والامتيازات العسكرية أو الهبات الواردة لإدارة الدولة والمؤسسات العامة، إضافة إلى الأمتعة الشخصية للمسافرين والأدوات المنزلية. أما في مجال التصدير فإن القاعدة العامة هي أن الصادرات السلعية وتقديم الخدمات خارج أراضي الدولة معفاة من الضريبة على القيمة المضافة إضافة إلى ذلك يحق للمصدر المسجل للضريبة على أساس القيمة المضافة أن يسترد الضريبة التي تم وضعها على المراحل الإنتاجية والتوزيعية السابقة للتصدير وهو ما يطلق عليه المعدل الصفري للضريبة ،حيث يعني تطبيق المعدل الصفري للضريبة على صادرات سلعة معينة أمران: الأول: هو حق الحسم أو إعفاء تصدير هذه السلعة من الضريبة على القيمة المضافة في مرحلة التصدير.الثاني: حق استرداد ما سبق دفعه من ضريبة القيمة المضافة على مدخلات هذه السلعة (حيث إن مصدر السلعة لن يدفع الضريبة على القيمة المضافة في مرحلتها الأخيرة وله الحق أيضاً أن يسترد قيمة ما دفعه في مرحلتي التصنيع وتجارة الجملة ويشترط بالطبع توفر فواتير دفع الضريبة). وينطبق نفس الإعفاء مع حق الحسم للمراحل السابقة على إنتاج السلع وتقديم الخدمات في المناطق الحرة، إضافة إلى تصدير الذهب للمصارف المركزية.

ـ أما الإعفاءات المتعلقة بالنقل الدولي فتشتمل على ما يلي:

1ـ إنتاج أو تمويل أو إصلاح أو صيانة أو استثمار أو تأجير السفن البحرية المخصصة للملاحة في عرض البحر طالما تؤمن حركة النقل بمقابل وسفن الإنقاذ المساعدة بحراً وتلك المخصصة للصيد. وأيضاً وسائل النقل الجوي التي تستعملها شركات الطيران للنقل بمقابل. 2ـ تقديم الخدمات المتعلقة بالسفن أو وسائل النقل الجوي وحمولتها بمقابل. 3ـ النقل الدولي للأشخاص والبضائع. وأخيرا تعفى من الضريبة على القيمة المضافة الخدمات التي يقدمها الوكلاء والذين يعملون باسم ولحساب موكليهم عندما تتناول هذه الخدمات عمليات معفاة من الضريبة أو عمليات تتم خارج الدولة باستثناء الخدمات التي تقدمها وكالات السفر. فالإعفاءات من الضريبة على القيمة المضافة والمرتبطة بالاستيراد نجد أنها تتم عادة لاعتبارات سياسية أو لتشجيع الصناعة المحلية (استيراد مواد أولية تكون الصناعة الوطنية بحاجة إليها) والأهم من ذلك أن السلع المعفاة من الضرائب الجمركية تعفى أيضاً من الضريبة على القيمة المضافة. أما في مجال التصدير فتحصل تلك السلع ليس فقط على الإعفاء في مرحلة التصدير من الضريبة على القيمة المضافة ولكن تتمتع أيضاً بحق استرداد الضريبة على المدخلات، وهذا تطبيقاً للمعدل الصفري للضريبة. أما فيما يتصل بالنقل الدولي فيأخذ في حكمه حكم التصدير ولذا يعفى من الضريبة على القيمة المضافة وتسترد الضريبة على القيمة المضافة السابقة (بشرط توفر المستندات الدالة على دفع الضريبة) تشجيعاً للتصدير والخدمات المرتبطة به، وزيادة للمقدرة التنافسية للسلع الوطنية وخدمات التصدير وما يتعلق بها مما يشجع في الحصول على قدر أكبر من العملات الصعبة بما يسهم في تخفيف العبء على ميزان المدفوعات.

رابعا تحديد وعاء الضريبة على VATمحاسبيا

يختلف وعاء الضريبة على القيمة المضافة بين إنتاج السلع وتقديم الخدمات المحلية وبين السلع المستوردة فيتحدد وعاء الضريبة على السلع المحلية على القيمة التي يضفيها المنتج أو التاجر لقيمة مواده الخام ومشترياته وتحدد هذه القيمة أساساً على أساس البدل المقابل الذي حصل عليه أو سوف يحصل عليه مورد السلعة المحلية أو مقدم الخدمة مقابل تقديم سلعته أو خدمته. وفي حال تقديم المنتج لنفسه سلعاً أو خدمات يحدد وعاء الضريبة بالنسبة لتلك السلع بثمن شراء سلعة مماثلة، وفي حال تعذر الثمن تعتمد قيمة التكاليف بتاريخ إجراء العمليات، أما بالنسبة لتوريد الخدمات لنفسه فيحدد الوعاء الضريبي على أساس مجموع النفقات التي تحملها الخاضع للضريبة من أجل تقديم هذه الخدمات وعند تحديد وعاء الضريبة على السلع والخدمات المحلية يدخل في تحديد وعاء الضريبة جميع النفقات الملحقة كنفقات الوساطة والتغليف والنقل والتأمين وغيرها. وأخيراً يتحدد وعاء الضريبة على القيمة المضافة على السلع المستوردة بالمعادلة التالية:

وعاء الضريبة VAT = قيمة السلعة للأغراض الجمركية + وعاء الضريبة على VATعند الاستيراد

خامسا ربط وتحصيل الضريبة:

يتم ربط الضريبة على المكلفين من خلال التصريح الدوري الشهري الذي يلتزم المكلفون بالضريبة بتقديمه، ويرفق مع التصريح عادة مقدار الضريبة المطلوب حسمها، ويلتزم المكلف بالضريبة إصدار الفواتير أو المستندات الأخرى التي تقوم مقامها وذلك عند تقديمه السلع والخدمات لأي شخص آخر ويجب أن تتضمن الفاتورة على الأقل ما يلي اسم وعنوان ورقم تسجيل مورد السلع أو مقدم الخدمات لدى وزارة المالية وأيضاً اسم وعنوان الشخص الصادرة الفاتورة لمصلحته. موضوع توريد السلعة أو تقديم الخدمة رقم الفاتورة التسلسلي وتاريخها. المبلغ المتوجب عن توريد السلعة، أو تقديم الخدمات.

أما بالنسبة لضمان تحصيل الضريبة تفرض وزارة المالية غرامة تأخير تسديد الضريبة تبدأ من انتهاء مهلة تأدية الضريبة، أما بالنسبة للأشخاص غير المقيمين تحصل الضريبة والغرامات من الشخص (الطبيعي أو المعنوي) الذي أدى التعاقد معه إلى توجب الضريبة. تتراوح المخالفات المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة بين التأخر في تقديم المستندات المختلفة (طلب التسجيل أو طلب إلغاؤه، التصريح الشهري) وبين تقديم المستندات على غير حقيقتها (التصريح غير الصحيح والطلب غير المبرر لاسترداد الضريبة والفواتير غير الصحيحة وعدم مسك السجلات والمستندات)، ومن هنا يأتي دور وزارة المالية بتحديد جهاز كبير من العاملين المتخصصين بشؤون الضرائب لتوعية المواطنين ضريبياً، أي توعية المواطن بحقوقه وواجباته وهي قضية مهمة جداً عند بدء عملية تطبيق الضريبة فوزارة المالية تشكل لجنة للاعتراضات مكونة من قاض وموظف من وزارة المالية يختاره وزير المالية ومندوب من غرفة التجارة والصناعة وتتخذ اللجنة قراراتها بالأكثرية ويبلغ قرار اللجنة إلى الوحدة الضريبية المختصة وإلى الخاضع للضريبة خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ صدوره. ويحق لكل من المكلف والوحدة الضريبية استئناف قرار الاستئناف بشرط إيداع مبلغ تأمين يعادل نسبة محددة من قيمة الضريبة. أما في حال الاعتراضات على الضريبة عند الاستيراد فتراعى عندها الأصول المتبعة في التشريع الجمركي